المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

23 مايو 2025

جولة ترامب تحصد استثمارات بحوالي 3.2 تريليون دولار

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

6 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

6 استعادة الزخم: كيف أعاد 2024 تشكيل مشهد الاندماج والاستحواذ في مصر؟

16 هل تنتهي الحرب التجارية الصينيه؟ الولايات المتحدة والصين تتوصلان لهدنة مؤقتة

تقديم

في مشهد يعكس حراكًا اقتصاديًا مكثفًا وتحولات استراتيجية إقليمية ودولية، نرصد هذا الأسبوع سلسلة من التطورات اللافتة التي تعيد رسم ملامح العلاقات الاستثمارية والتجارية في الشرق الأوسط والعالم. فقد شهدت منطقة الخليج جولة تاريخية للرئيس الأميركي دونالد ترامب أسفرت عن تعهدات استثمارية هائلة تخطت 3.6 تريليون دولار، في حين واصلت مصر تسجيل مؤشرات قوية في سوق الدمج والاستحواذ، محققة أعلى قفزة في المنطقة لعام 2024 بدعم من إصلاحات تنظيمية وتدفقات مالية خليجية. وعلى الصعيد العالمي، شكّل الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين نقلة نوعية في مسار العلاقات الاقتصادية بين القوتين العظميين، وسط ترحيب واسع من الأسواق العالمية. في هذه النشرة، نسلط الضوء على أبرز هذه التطورات، ونحلل أبعادها الاقتصادية والاستراتيجية، لنضع بين أيديكم قراءة معمّقة لما ينتظر المنطقة والعالم في المرحلة المقبلة.

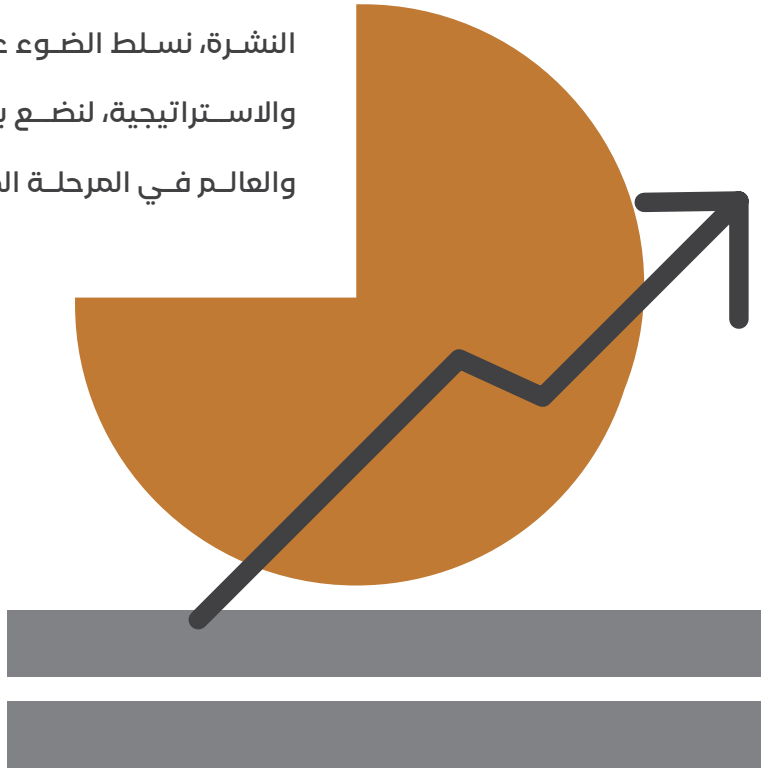

.. أبرز قضايا الأسبوع

اختتم الرئيس الأميركي دونالد ترامب جولة تاريخية في الخليج شملت السعودية وقطر والإمارات، وأسفرت عن تعهدات استثمارية ضخمة تتراوح بين 3.2 و3.6 تريليون دولار خلال السنوات المقبلة، وسط توجه استراتيجي لتعزيز التعاون في قطاعات المستقبل، مثل الدفاع والطاقة والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية التكنولوجية. ففي السعودية، تم توقيع 145 اتفاقية بقيمة تفوق 300 مليار دولار، وأعلنت المملكة التزامها بضخ 600 مليار دولار خلال أربع سنوات. أما في قطر، فبلغت قيمة الصفقات أكثر من 243.5 مليار دولار، منها طلبية ضخمة لطائرات بوينغ ومحركات جنرال إلكتريك، إلى جانب اتفاقيات أمنية ودفاعية. وفي الإمارات، تم الإعلان عن صفقات تجاوزت قيمتها 200 مليار دولار، شملت مشاريع مشتركة في النفط والاستثمار في قطاعات الذكاء الاصطناعي والألمنيوم، بالاضافة في بعض التمويلات في مشاريع أخرى.

وفي السياق ذاته، سجلت مصر في عام 2024 أكبر قفزة في نشاط الدمج والاستحواذ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تم تنفيذ 120 صفقة بزيادة سنوية بلغت 23.7%، مدفوعة بإصلاحات تنظيمية، وحوافز ضريبية، وتدفقات مالية خليجية كبيرة. وشملت أبرز الصفقات قطاعات الضيافة والتكنولوجيا المالية والخدمات المالية، كما تم طرح المصرف المتحد ضمن برنامج الطروحات الحكومية، وساهم دخول نظام الرقابة السابقة للدمج حيز التنفيذ منتصف العام في تعزيز الشفافية وجذب المستثمرين. أما على الساحة الدولية، فقد شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تحسنًا ملحوظًا، بعد توصلهما في 12 مايو 2025 إلى اتفاق تجاري يقضي بتخفيض متبادل للرسوم الجمركية من 125% إلى 10%، مع استمرار فرض رسوم أميركية بنسبة 20% على واردات الفنتانيل الصينية، ليصل إجمالي الرسوم المفروضة إلى 30%. وتضمن الاتفاق أيضًا تعليق رسوم إضافية صينية بنسبة 24% لمدة 90 يومًا، وتفعيل آلية حوار تجاري دائم لضمان التنفيذ والمتابعة، ما انعكس إيجابيًا على الأسواق العالمية التي شهدت ارتفاعات قوية في مؤشرات ناسداك وS&P 500 وداو جونز، إلى جانب صعود مؤشر الدولار بنسبة 1.3%، في مؤشر على تفاؤل المستثمرين بإمكانية استقرار العلاقات بين أكبر اقتصادين في العالم.

.. مقالات تحليلية

استعادة الزخم:
كيف أعاد 2024 تشكيل مشهد الاندماج والاستحواذ في مصر؟

أحمد بيومي
نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وسط تحولات اقتصادية إقليمية وعالمية متسارعة، يبرز سوق الاندماج والاستحواذ في مصر كأحد المحاور الاستراتيجية لإعادة تشكيل الخريطة الاستثمارية للبلاد، فبينما تتجه الدولة نحو تعزيز دور القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، تشهد مصر موجة من الصفقات النوعية التي تعكس تغيرًا في طبيعة اللاعبين الاقتصاديين وتوجهات رأس المال. لم تعد عمليات الاندماج والاستحواذ مجرد أدوات للنمو والتوسع، بل أصبحت مؤشرًا حساسًا على ثقة المستثمرين، ومرآة تعكس مدى جاذبية البيئة الاقتصادية والتنظيمية في البلاد.

استعاد سوق الاندماج والاستحواذ زخمه في العام 2024 مدفوعًا بالتحسن النسبي في المناخ الاقتصادي وإصلاحات الحكومية الجاذبة للاستثمار، حيث ارتفع عدد الصفقات المعلنة بشكل ملحوظ إلى حوالي 177 صفقة في عام 2024 حسب بيانات Refinitiv، ما يمثل زيادة بنحو 27% في حجم الصفقات عن 2023. من جانب آخر اشار تقرير صادر عن مؤسسة PwC إلى إتمام 120 صفقة مكتملة في عام 2024 ارتفاعًا من 97 صفقة في عام 2023 – بزيادة 23.7% سنويًا، وهي أعلى نسبة نمو بالشرق الأوسط، وعلى الرغم من ارتفاع عدد الصفقات، إلا أن القيمة الاجمالية لتلك الصفقات ليست الأعلى، إذ تراجعت القيمة الإجمالية بنحو 14% لتسجل حوالي 3.0 مليار دولار في عام 2024، وهو ما يعكس التوجه نحو ابرام صفقات أصغر حجمًا في المتوسط؛ فقد انخفض متوسط قيمة الصفقة إلى 20.5 مليون دولار في عام 2024

مقارنة بـــــــ 30.4ـ مليون دولار في عام 2023، وشهد العام 2024 زخمًا في قطاعات استراتيجية (سيتم تناولها أدناة بالتفصيل) بفضل سياسات حكومية مُشجعة مثل برنامج زيادة مشاركة القطاع الخاص والذي يتضمن الإسراع في برنامج الطروحات الحكومية أو أو بيع الحكومة لحصصها في الشركات المملوكة للدولة لصالح مستثمرين من القطاع الخاص الاجنبي بهدف جذب الاستثمار الأجنبي، كما ساهمت تحسينات تنظيمية (مثل تعديل قانون المنافسة للتحول إلى نظام مراقبة ما قبل الاندماج) في تعزيز المناخ الاستثماري،وهو ما ساهم في عودة شهية المستثمرين الأجانب بشكل مؤثر في العام 2024، مما انعكس في عدة صفقات كبيرة بقيادة مستثمرين خليجيين وأجانب، وهو ما ساهم مصر في انهاء العام 2024 بتعافٍ ملموس في سوق الاندماج والاستحواذ (M&A_) وسط توقعات توقعات متفائلة بمواصلة الزخم في العام 2025.

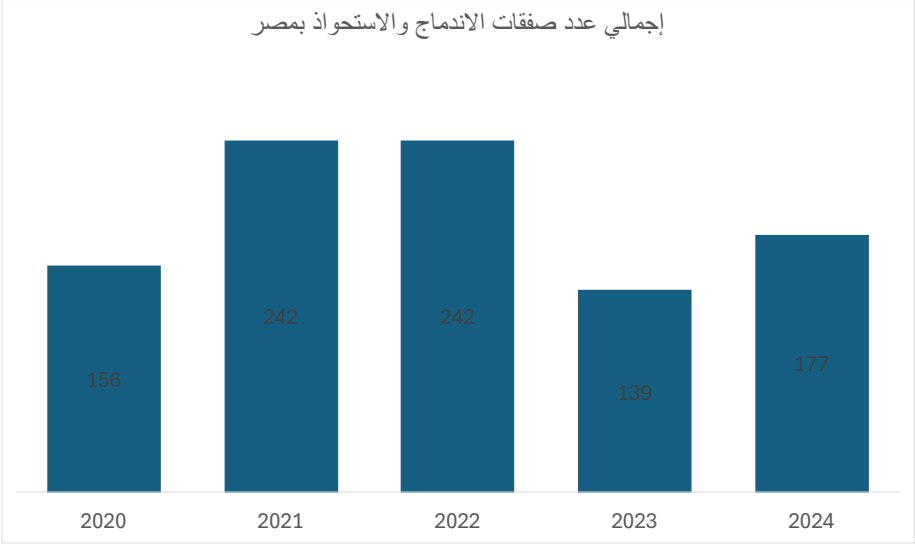

التوزيع القطاعي

بالنظـر إلـى التوزيـع القطاعـي لصفقـات الاندمـاج والاسـتحواذ ومقارنتها بالاعـوام الأربـع الماضيـة خلال الفتـرة 2020 وحتـى 2024، فقـد رسّـخ القطـاع المالـي المصـري، ولا سـيما الخدمـات الماليـة غيـر المصرفيـة وشـركات الاسـتثمار موقعـه كأكثـر القطاعـات جذبًـا لصفقـات الاندمـاج والاسـتحواذ،مدفوعًا بالاهتمـام المتزايـد بالتكنولوجيـا الماليـة والتمويـل الاسـتهلاكي. وفقًـا لتقريـر شـركة PwC، شـهد النصـف الأول مـن عـام 2024 تنفيـذ 18 صفقـة اسـتثمار وافـد فـي هـذا القطـاع، ممـا يجعلـه الأكثـر جذبًـا للمسـتثمرين خلال تلـك الفتـرة، وتمثلـت أهـم تلـك الصفقـات فـي اسـتحواذ شـركة B Investments المصريـة علـى 90% مـن أسـهم أوراسـكوم الماليـة القابضـة بقيمـة تقـارب 49 مليـون دولار، واسـتثمار بقيمـة 157.5 مليـون دولار فـي شـركة التكنولوجيـا الماليـة الناشـئة MNT حـالًا، ممـا يعكـس النمـو السـريع فـي مجـال التكنولوجيـا الماليـة في مصر، تشـير هـذه التطـورات إلـى أن قطـاع الخدمـات الماليـة، وخاصـة التكنولوجيـا الماليـة، أصبـح محـركًا رئيسـيًا لنشـاط الاندمـاج والاسـتحواذ فـي مصر، ممـا يعكـس ثقـة المسـتثمرين المتزايـدة فـي هـذا القطـاع الحيـوي.

الجدول 1: اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة بتقارير PWC, EY, وغيرها من التقارير الأخرى - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

القطاع	أبرز الصفقات في 2024	الجهات المعنية	قيمة الصفقة (تقريبية)
الخدمات المالية	استحواذ B Investments على 90% من أوراسكوم المالية القابضة	B Investments (مصر)	49 مليون دولار
	استحواذ صندوق إزدهار على شركة Yodawy للصحة الرقمية	صندوق إزدهار (مصر)	10 ملايين دولار
التكنولوجيا والاتصالات	اندماج MaxAB (مصر) مع Wasoko (كينيا)	MaxAB، Wasoko	لم يُعلن
	استثمار بقيمة 157.5 مليون دولار في شركة MNT حالًا	مجموعة مستثمرين دوليين	157.5 مليون دولار
الطاقة	تأسيس Arcius Energy كمشروع مشترك بين BP و ADNOC	BP (بريطانيا)، ADNOC (الإمارات)	لم يُعلن
	استحواذ قطر للطاقة على 23% من حقل شمال الضبعة البحري من Chevron	قطر للطاقة، Chevron (الولايات المتحدة)	لم يُعلن
	استحواذ Carlyle على أصول Energean في مصر	Carlyle (الولايات المتحدة)، Energean	حتى 945 مليون دولار
الضيافة والسياحة	استحواذ شركة ICON السعودية على 51% من سبعة فنادق مملوكة للدولة	ICON (السعودية)	800 مليون دولار
المواد الأساسية	استحواذ AngloGold Ashanti على شركة Cen-tamin المالكة لمنجم السكري	AngloGold Ashanti (جنوب أفريقيا)، Cen-tamin	2.5 مليار دولار
السلع الاستهلاكية	استحواذ مجموعة هائل سعيد أنعم على حصة Kel-logg في شركة بسكو مصر	مجموعة هائل سعيد أنعم (اليمن)، Kellogg (الولايات المتحدة)	لم يُعلن

قطاع التكنولوجيا والاتصالات هو الأخر شهد نشاطا غير مسبوق في العام 2024 حيث تصدّر هذا القطاع مشهد الاندماج والاستحواذ، مدفوعًا بالتحول الرقمي المتسارع وتوسع الاستثمارات في التكنولوجيا المالية وتعد أبرز صفقات هذا القطاع في إتمام اندماج شركتي MaxAB المصرية وWasoko الكينية، مما أسفر عن إنشاء أكبر كيان للتجارة الإلكترونية بين الشركات في إفريقيا، يخدم أكثر من 450,000 تاجر في خمس دول، بما في ذلك مصر، وفي مجال في مجال الصحة الرقمية، استحوذت شركة Ezdehar المصرية على حصة أقلية في شركة Yodawy بقيمة 10 ملايين دولار.

أما عن قطاع الطاقة والصناعه، فقد شهد العام 2024 تصدّر قطاع الطاقة والطاقة الكهربائية مشهد الاندماج والاستحواذ في مصر من حيث القيمة الإجمالية للصفقات، والتي بلغت نحو 1.0 مليار دولار، وفقًا لتقارير Baker McKenzie. جاء هذا الأداء مدفوعًا بصفقات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة والبترول، عكست اهتمامًا متزايدًا من المستثمرين الدوليين، لا سيما من صناديق الثروة السيادية الخليجية، بمشروعات الطاقة في مصر، خصوصًا تلك المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، أما قطاع الصناعات التحويلية، فقد شهد حضورًا محدودًا نسبيًا من حيث عدد وقيمة الصفقات في 2024، إلا أنه احتفظ بجاذبيته لدى بعض المستثمرين الأجانب، خاصة ممن يستهدفون التوسع التصديري والاستفادة من السوق المصرية كبوابة للأسواق الإفريقية.

أما عن السلع الاستهلاكية والرعاية الصحية، فقد حافظت تلك القطاعات على نشاطها كقطاعات دفاعية جاذبة خلال عام 2024. ومن أبرز الصفقات في هذا الإطار، استحواذ صندوق الاستثمار المصري إزدهار على حصة في شركة Yodawy المتخصصة في

الصحة الرقمية، بقيمة بلغت 10 ملايين دولار، وتُعد هذه الصفقة مؤشرًا على استمرار التركيز على الابتكار التقني في الخدمات الصحية، رغم حالة الحذر التي سادت الأسواق الإقليمية والعالمية.

القطاع العقاري كان الأضخم من حيث الاداء في عام 2024، حيث شهد قطاع العقارات والسياحة واحدة من أضخم صفقات العام، مع استحواذ شركة ICON السعودية – المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة – على حصة 51% في سبعة فنادق مملوكة للدولة في مدن مصرية كبرى مثل القاهرة والإسكندرية وأسوان، بقيمة بلغت 800 مليون دولار، هذه الصفقة الضخمة عززت مكانة القطاع السياحي في طليعة القطاعات الاستثمارية خلال 2024، وشجعت الحكومة على توسيع برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في الأصول الفندقية.

عودة الاستثمار الأجنبى

شهد عام 2024 عودة لافتة للمستثمرين الأجانب إلى سوق الاندماج والاستحواذ المصري، بعد فترة من التراجع في 2023. ووفقًا لتقرير Baker McKenzie، سُجّل تنفيذ 109 صفقة عبر الحدود (Inbound + Outbound) ، بزيادة تقارب 25% مقارنة بعام 2023. وكانت الغالبية العظمى من هذه الصفقات استثمارات أجنبية وافدة إلى مصر (Inbound)، بإجمالي 89 صفقة، مقابل 16 صفقة Outbound فقط لشركات مصرية خارج البلاد، هذا الزخم جعل المستثمرين الأجانب مسؤولين عن نحو 62% من إجمالي صفقات 2024، وهو ما يعكس عودة السوق إلى مستويات النشاط التي سبقت أزمة 2023. وقد لعبت صناديق الثروة السيادية

الخليجية دورًا محوريًا في هذا الانتعاش، حيث قادت استثمارات ضخمة في قطاعات الفنادق، الطاقة، الصناعة، والخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، نفّذ تحالف إماراتي صفقة الفنادق الحكومية بقيمة 800 مليون دولار، كما سجلت الإمارات 15 صفقة استحواذ في السوق المصري، لتصبح أكبر مستثمر أجنبي في مصر لعام 2024، متقدمة على السعودية وقطر. من ناحية أخرى، كانت السعودية الوجهة الأهم لاستحواذات الشركات المصرية في الخارج، بعدد بلغ 5 صفقات Outbound.

2021–2024: تطور ديناميكي في مساهمة المستثمرين الأجانب

2021 بداية الصعود: في أعقاب ركود 2020، شهد عام 2021 توازنًا نسبيًا بين المستثمرين المحليين والأجانب. حيث سُجلت 115 صفقة محلية مقابل 118 صفقة عبر الحدود، انقسمت بالتساوي تقريبًا بين استثمارات واردة (Inbound) وصادرة (Outbound). الإمارات كانت حينها المستثمر الأجنبي الأكبر، بتنفيذ 20 صفقة بقيمة قاربت 2 مليار دولار.

2022 ذروة التدفق الأجنبي: شهد عام 2022 طفرة قوية في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى مصر، حيث ارتفعت الصفقات عبر الحدود إلى 131 صفقة، منها 114 صفقة Inbound، أي أن 87% من النشاط عبر الحدود كان لمستثمرين قادمين إلى مصر. وبلغت حصة الصفقات الأجنبية 54% من إجمالي السوق. تصدرت السعودية عدد الصفقات (27 صفقة)، بينما جاءت الإمارات أولًا من حيث القيمة (2.3 مليار دولار).

2023 انحسار مؤقت: بفعل التحديات الاقتصادية المحلية والضبابية المرتبطة بأسعار الصرف والتضخم، تراجع النشاط الأجنبي بشكل حاد. فقد هبطت قيمة الصفقات الأجنبية المنفذة في مصر إلى نحو 1.6 مليار دولار (من 7.8 مليار في 2022)، بينما تراجع عددها إلى 87 صفقة. هيمنة نسبية للمستثمر المحلي كانت واضحة، حيث مثّلت الصفقات المحلية البحتة نحو 37% من السوق. ورغم التراجع، نفّذت بعض الصناديق الخليجية صفقات كبيرة انتقائية في النصف الثاني من العام، مما حفظ بعض القيمة السوقية للعام.

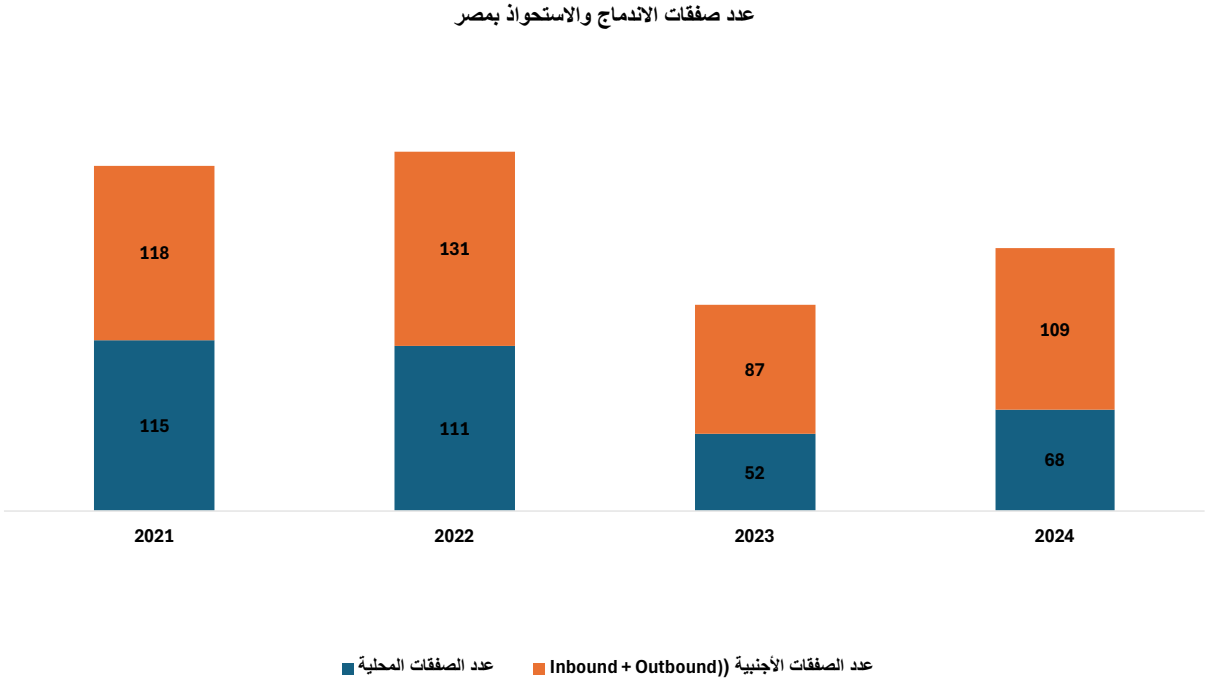

استعادة الثقة وتعزيز الشراكات الإقليمية: جاء عام 2024 ليُعيد ثقة المستثمرين الأجانب بالسوق المصري، مدعومًا ببرنامج تعزيز مشاركة القطاع الخاص نشط، وبتسهيلات تنظيمية وضريبية،

إضافة إلى تراجع قيمة الأصول بفعل التعويم، ما وفر فرصًا جذابة للاستحواذ. كان حضور الخليج قويًا ومؤثرًا، بقيادة الإمارات (15 صفقة)، والسعودية (استحواذات استراتيجية)، وقطر (استثمارات في الطاقة).

ومن ثم فيمكن القول أن العام 2024 شكّل محطة استعادة زخم لسوق الاندماج والاستحواذ في مصر، بفضل الدور الحيوي الذي لعبه المستثمرون الأجانب في إعادة تنشيط السوق بعد انكماش 2023، حيث تصدّرت مصر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد صفقات الاندماج والاستحواذ، بتسجيلها 120 صفقة، أي نحو 20% من إجمالي صفقات المنطقة، وفقًا لتقارير PwC وEY. ويعكس هذا الأداء تعافيًا سريعًا من تباطؤ 2023، وتأكيدًا على مكانة مصر كأحد أكثر الأسواق ديناميكية وجاذبية في المنطقة.

لكنّ هذه العودة لم تكن بمعزل عن الدور الثابت الذي لعبه رأس المال المحلي، لا سيما خلال فترات التقلب. ففي عام 2023، الذي شهد انسحابًا نسبيًا للمستثمرين الدوليين، قادت المؤسسات الاستثمارية المصرية عددًا من الصفقات الداخلية مستفيدة من تراجع تقييمات الأصول، وساهمت في إبقاء نشاط السوق قائمًا رغم الضغوط.

هذا التناوب بين الدورين الأجنبي والمحلي لم يكن مجرد استجابة ظرفية، بل يعكس تكاملًا استراتيجيًا بين نوعين من رأس المال. فالاستثمار المحلي يتمتع بمرونة أعلى ودراية تفصيلية بالسوق، في حين يوفر رأس المال الأجنبي التمويل الضخم

والخبـرة المؤسسـية العالميـة. وقـد تجلّـى هـذا التكامـل بوضـوح فـي صفقـات مشـتركة خلال 2021–2022، خاصـة فـي قطاعـات التكنولوجيـا الماليـة والاسـتثمار الصناعـي، حيـث تكوّنـت تحالفـات بيـن مسـتثمرين محلييـن وأجانـب لاقتنـاص فـرص توسـع إقليمـي أو تحسـين هيكليـة الشـركات المسـتهدفة، وبنظـرة تحليليـة الـي اداء الفتـرة مـن 2021 وحتـى 2024، يمكـن القـول أن الـدور المصـري تطـور مـن لاعـب متـوازن إلـى مركـز إقليمـي رائـد، حيـث اسـتقطبت اسـتثمارات ضخمـة مـن الخليـج، خاصـة مـن الإمـارات والسـعودية، وتوسـعت شـركاتها فـي اسـتحواذات خارجيـة. وتُعـزى هـذه الجاذبيـة إلـى حجـم السـوق المحلـي الكبيـر، الإصلاحـات الاقتصاديـة، والموقـع الاسـتراتيجي، وعلـى الرغـم مـن أن دول الخليـج لازالـت تحتفـظ بالصـدارة فـي قيمـة الصفقـات، تظـل مصـر الأكثـر نشـاطًا مـن حيـث عـدد العمليـات، ويتوقـع اسـتمرار هـذا التميـز بدعـم مـن برنامـج الطروحـات الحكوميـة والشـراكات الإقليميـة المتنامية.

أمـا عـن عـام فمـن 2025، مـن المتوقـع أن يسـتمر هـذا النمـوذج التكاملـي، مـع اتجـاه الحكومـة لطـرح المزيـد مـن الأصـول ضمـن برنامـج زيـادة مشـاركة القطاع الخاص، واتسـاع نطاق توسـع الشـركات المصريـة إقليميًـا. ويرجـح أن يحتفـظ المسـتثمر المحلي بـدور محوري، خاصـة فـي الصفقـات المتوسـطة والصغيـرة التـي تتطلـب مرونـة تنفيـذ عاليـة، فـي حيـن يظـل رأس المـال الأجنبـي القـوة الدافعـة خلـف الصفقـات الكبـرى والتحـولات الهيكليـة.

هل تنتهي الحرب التجارية الصينيه؟
الولايات المتحدة والصين تتوصلان لهدنة مؤقتة

نوران جعفر
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توصلت الولايات المتحدة والصين إلى حل اتفاق مبدئي في حربهما التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. فقد أعلنت الولايات المتحدة والصين يوم 12 مايو 2025 عن صفقة تجارية أولية من محادثات جينيف في سويسرا، حيث تم التوصل لاتفاق بخفض الرسوم الجمركية المضادة بين الطرفين في إطار سعيهما لإنهاء حرب تجارية أربكت الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية. ويشتمل الشق الأول من الاتفاق على التوصل لهدنة لمدة 90 يومًا، حيث تخفض الولايات المتحدة رسومها التجارية بحوالي 115%؛ لتهبط من 145% على الواردات الأمريكية من الصين إلى 30% على الواردات من الصين. وعلى الطرف الأخر، خفضت الصين رسومها الجمركية على وارداتها من الولايات المتحدة بحوالي 115% أيضًا من 125% إلى 10% فقط. على أن يتم تعديل معدل الرسوم الجمركية بين الطرفين بدءًا من 14 مايو 2025 . بينما يهتم الشق الأخر بتعزيز التعاون بين الطرفين على مكافحة قضية تدفق الفنتانيل من الصين . كما أنه من المفترض أن يتفق الطرفان على آليةً تساعدهم في إجراء مناقشات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهم.

أثرت هذه الحرب التجارية على توقعات النمو العالمي وتوقعات نمو الدول والقطاعات بالإضافة إلى تذبذب ثقة المستثمرين المؤثرة على قراراتهم الاستثمارية، فقد جاءت الهدنة الأمريكية الصينية في 12 مايو 2025؛ لتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الجانبين، بمثابة نقطة استراحة من سباق تسارع الأحداث العالمية. خاصةً وأن الفاعلين الاقتصاديين كانوا بحاجة لفترة مستقرة نسبيًا يتم فيها إعادة ترتيب أوراقهم وتقييم مدي جدوى أدواتهم في الصمود أمام التقلبات العالمية. كما يمكن اعتبارها فرصة لمزيد من المفاوضات للوصول لحل جذري بين البلدين.

تداعيات الهدنة التجارية المؤقتة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

إعلان الهدنة التجارية أدي إلى انفراجة مؤقتة في توقعات المستثمرين تجاه انتعاش الطلب وسلاسل التوريد مرة أخري، وبالتالي ارتفاع الطلب على مدخلات الإنتاج خاصةً من الطاقة. فقد ارتفع سعر العقود الآجلة لخام برنت بمعدل 2.35% من 63.91 دولار للبرميل في 9 مايو 2025، أي قبل إعلان الهدنة التجارية، إلى 65.41 دولار للبرميل في 16 مايو 2025 ، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس معدل 2.41% ليرتفع من 61.02 دولار للبرميل إلى 62.49 دولار للبرميل خلال نفس الفترة .

ساهم تخفيف التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين في تحسين التوقعات بشأن الأصول عالية المخاطر، مما دفع المستثمرين نحو سوق الأسهم، فإن الشركات المدرجة بأسواق المال تتأثر بعدم اليقين الذي يحيط بالقرارات الأمريكية والمنعكسة على الطلب العالمي، مما يؤدي إلى تذبذب في توقعات الطلب والإنتاج. فقد انعكست على مؤشرات أسواق المال الأمريكية، حيث ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بمعدل 3.41% ، بينما ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 (S&P 500) بمعدل 5.3% للفترة 9-16 مايو 2025 . أما بالنسبة لأسواق المال الصينية، فقد ارتفع مؤشر شنغهاي المركب الصيني بمعدل 0.76% ، كما ارتفع مؤشر فوتسي الصيني 50 بمعدل 1.62% للفترة 9-16 مايو 2025 انتعش الذهب في الفترة السابقة باعتباره ملاذًا آمنًا خلال أوقات عدم اليقين تزمنًا مع انخفاض الثقة في الاستثمارات وأسواق المال، ولكن منذ إعلان الهدنة الأمريكية، انخفضت عقود الذهب

الآجلة بمعدل 4.7% أي بمقدار 156.8 دولار للأونصة عن الفترة من 9-15 مايو 2025 . وعلى الجانب الأخر ارتفعت عقود مؤشر الدولار الآجلة المقاس مقابل سلة من ست عملات بمعدل 0.6% خلال نفس الفترة .

تأثر مصر بالهدنة التجارية بين البلدين

إن الهدنة التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم لها انعكاساتها المتباينة على الاقتصاد العالمي والأسواق الناشئة ومنها مصر، إن التأثير الإيجابي لهذه الهدنة يمكن أن يتمثل في عودة زيادة حركات الشحن والتوريد بين الشرق والغرب، ومع كبح توترات الحوثي ومحاولات حفظ الأمن في البحر الأحمر، فيمكن أن يعزز ذلك حركة التجارة في قناة السويس مرة أخري.

وعلى صعيد أخر، يمكن استغلال فترة الهدنة المتمثلة في الثلاثة أشهر القادمة في مراقبة هيكل تدفق السلع بين الولايات المتحدة والصين للاستدلال على اتجاهات الطلب في كلا السوقين؛ مما يتيح فرصة لوضع تصورات للتجارة المصرية تتلاءم مع توجهات الطلب في الأسواق العالمية على السلع مرتفعة الطلب، بالإضافة إلى الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم مع الطلب العالمي. بالتنسيق مع الرؤي المصرية المتعلقة بتشجيع الصادرات وتحسين مناخ الأعمال، خاصًة في ظل توقع منظمة التجارة العالمية في أبريل 2025 بانخفاض واردات الولايات المتحدة من الصين في قطاعات مثل المنسوجات والملابس والمعدات الكهربائية.

تؤثر هذه الهدنة بشكل غير مباشر على أوضاع الاقتصاد المصري، حيث أنه من المتوقع مع ارتفاع ثقة المستثمرين والاتجاه إلى رفع مستويات الإنتاج أن يخفض ذلك من الضغوط على الأسعار العالمية وتكلفة السلع الأساسية، وبالتالي تراجع نسبي في تكاليف الاستيراد وتحسين القوة الشرائية من ثَم الانعكاس على معدلات التضخم المحلي.

أما بالنسبة للتأثيرات الأخرى المحتملة، فيمكن لارتفاع أسعار الطاقة أن يؤثر على قطاعات التصنيع في الأسواق الناشئة ومنها مصر، إلى جانب قرب حلول فصل الصيف وزيادة الطلب على الطاقة –المُعرضة لارتفاع الأسعار - من قِبل المستهلكين؛ مما يضغط على الموازنة العامة.

«ختامًا، تتباين التوقعات بشأن نمو اقتصادات الدول في الفترة المقبلة، لاسيما مع اقتراب انتهاء الهدنات التجارية التي أبرمتها الولايات المتحدة. فمن المتوقع أن تنتهي الهدنة الأولى – مع معظم دول العالم باستثناء الصين – في يوليو 2025، بعد أن تم تمديدها في أبريل الماضي عقب فرضها في يوم التحرير. أما الهدنة الثانية، الخاصة بالتجارة مع الصين، فمن المقرر أن تنتهي في أغسطس 2025. وتُعد هذه المرحلة فرصة حاسمة لإعادة تقييم الدول والشركات لاستراتيجياتها الاقتصادية ومدى مرونتها في مواجهة تقلبات السياسات التجارية العالمية، وذلك لضمان الحفاظ على مؤشرات أداء إيجابية في المدى القصير، واستقرار اقتصادي على الأمدين المتوسط والطويل.»

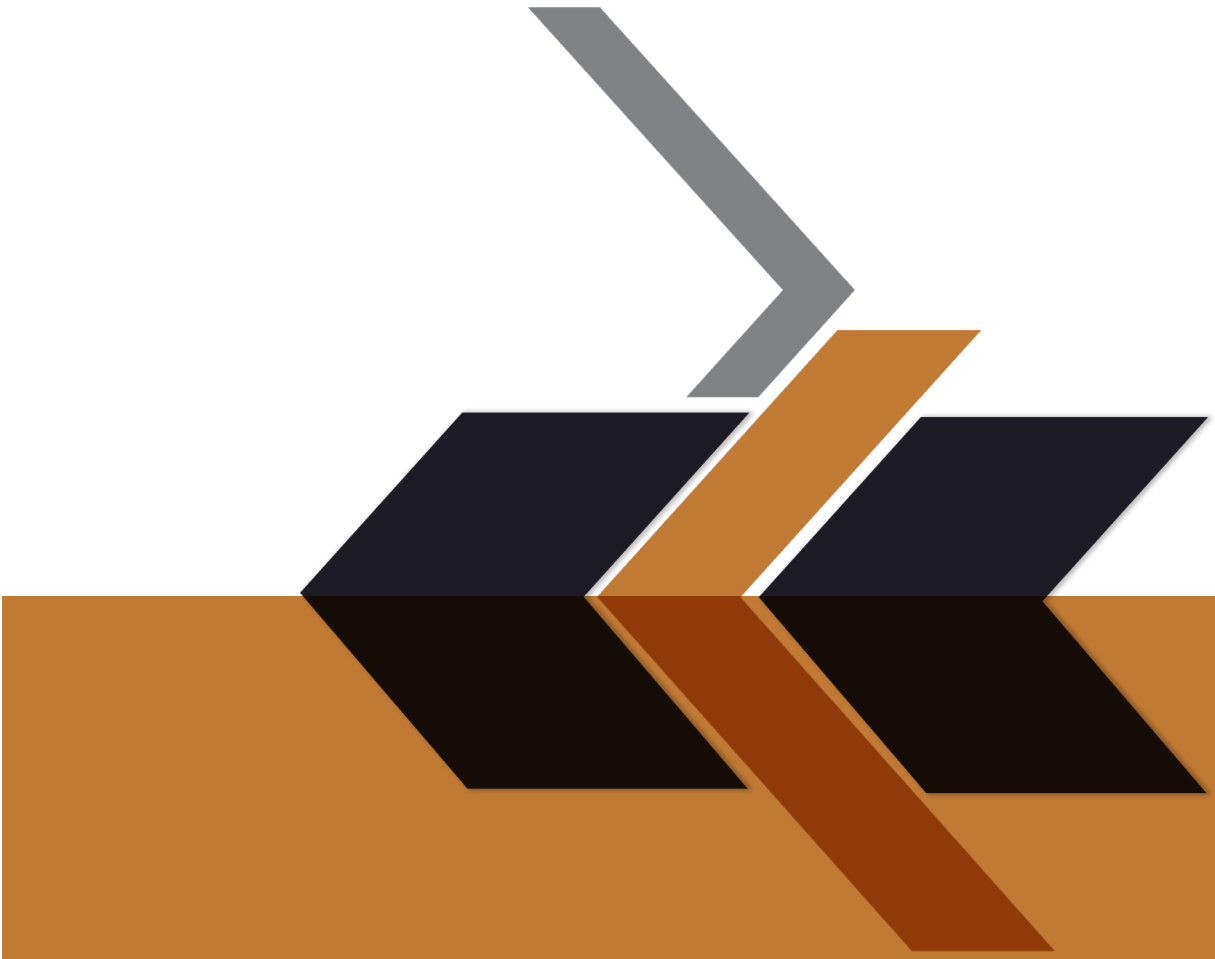

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg